

دراسة التأثير على البيئة لمشروع عصرنة الري بدوائر الري الكبير ملخص

يندرج مشروع عصرنة الري بدوائر الري الكبير في إطار مخطط المغرب الأخضر و البرنامج الوطني للاقتصاد في ماء الري الذي أعدته وزارة الفلاحة والصيد البحري.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحويل ما يناهز 550 ألف هكتار من الأراضي المسقية إلى الري الموضعي من بينها ما يناهز 220 ألف هكتار يمكن تحويلها بصفة جماعية بمناطق الري الكبير عبر عصرنة شبكات الري و مصاحبة الفلاحين للتحكم في تقنية الري الموضعي و تثمين ماء الري.

وقد طلبت الحكومة المغربية من البنك الدولي تمويل مشروع عصرنة الري بدوائر الري الكبير المرتبطة بحوضي أم الربيع وسبو.

يهم المشروع ما يناهز 29.250 هكتار وسيستفيد منه ما يناهز 9.270 فلاح بالمكاتب الجهوية لتادلة ودكالة والحوز والغرب.

يرتكز المشروع على ثلاثة مكونات رئيسية:

(1) تحسين خدمة ماء الري عبر إنجاز أشغال عصرنة شبكات الري الخارجية لتستجيب لمتطلبات الري الموضعي؛

(2) تقديم الدعم التقني والمالي للفلاحين من أجل اعتماد تقنيات الري الموضعي من جهة وتحسين ولوجهم إلى التقنيات العصرية والتمويل والأسواق؛

(3) دعم قدرات الهيئات المشرفة على تنفيذ المشروع لتدبير ومتابعة المشروع (المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي المعنية و مديرية الري و إعداد المجال الفلاحي).

حسب السياسة الحمائية والمساطر المتبعة من طرف البنك الدولي يصنف مشروع عصرنة الري بدوائر الري الكبير في "صنف ب" (catégorie B) وتنفيذه يستوجب دراسة جزئية (لتقديم الآثار على البيئة ومخطط التدبير البيئي والاجتماعي (PGES).

تم إعداد دراسة لتقييم المشروع على البيئة حسب المساطر المتبعة من طرف البنك الدولي.

ويستنتج من التقييم البيئي لمشروع عصرنة الري بدوائر الري الكبير أن أهم التأثيرات البيئية ايجابية وأن للمشروع انعكاسات إيجابية على تحسين مستوى المعيشة لسكان المناطق المعنية.

ومن أهم الآثار البيئية والسوسيو اقتصادية الإيجابية المتوقعة للمشروع:

- حماية الموارد المائية من خلال ترشيد استعمال المياه لأغراض الري وتقليص فواقد المياه في شبكات الري؛
 - الرفع من الإنتاجية للمحاصيل عبر اعتماد تقنيات الري المقتصد في الماء؛
 - التحكم في التقنيات الزراعية عبر تحسين الدعم التقني للفلاحين؛
 - ضبط كميات الأسمدة الكيميائية المستعملة بواسطة الري الموضعي؛
 - تقليل نسبة الأملاح على مستوى الحقول عبر استعمال المياه السطحية؛
 - خلق فرص للشغل محليا والمساهمة في التحكم في الهجرة القروية عبر تحسين دخل الساكنة القروية المستهدفة.
- كما مكن التقييم البيئي للمشروع من تحديد بعض الآثار السلبية المحتملة لأنشطة المشروع وضبط التدابير الوقائية التي من شأنها التخفيف والحد منها.

و يمكن تلخيص هذه الآثار السلبية المحتملة للمشروع كما يلي:

- الحد من تغذية الفرشة المائية بفعل التقليص من تسرب المياه؛
- ارتفاع نسبة الملوحة في التربة السطحية بالقرب من النباتات بفعل تقليص تسرب المياه وتخليص التربة من الأملاح؛
- ارتفاع نسبة المواد الكيميائية بالقرب من النباتات بفعل تقليص تسرب المياه؛
- احتمال ارتفاع الإنتاجية على حساب حماية البيئة؛
- احتمال احتدام التنافسية بالنسبة للفلاحين الذين يستعملون التقنيات التقليدية؛

وما يجب التنبيه إليه أنه اعتبارا لأن المشروع يهدف إلى التحويل إلى تقنيات الري الموضعي فإن تأثيرات المشروع على البيئة تم تقييمها بالنسبة للحالة الراهنة التي يُعتمد فيها على تقنيات الري السطحي أو الري بالرش.

ويمكن تلخيص الآثار الإيجابية والسلبية للمشروع والتدابير الوقائية للتخفيف من هذه الأخيرة في الجدول التالي :

التأثيرات الإيجابية		التأثيرات السلبية		الوسط أو العنصر المتأثر
الحدة	طبيعة التأثير	الحدة	طبيعة التأثير	
مرتفعة	الاقتصاد في استعمال الماء		تقليل تغذية الفرشاة المائية عبر تسرب مياه الري	الموارد المائية
متوسطة	الحد من تملح الفرشاة المائية بواسطة تسرب مياه الري	متوسطة	التخفيف: الحد من ضخ المياه الجوفية	
متوسطة	تقليل نسبة الأملاح (لري بالمياه السطحية أساسا)	منخفضة	ارتفاع نسبة الأملاح في التربة بقرب النباتات	التربة
متوسطة	وتقليل التملح بواسطة المياه الجوفية	منخفضة	التخفيف: غسل التربة بصفة منتظمة	
مرتفعة	ارتفاع الإنتاجية ودخل الفلاحين	منخفضة	احتمال احتدام التنافسية بالنسبة للفلاحين المستعملين للتقنيات التقليدية	الجوانب الاقتصادية
		منخفضة	التخفيف: وضع آليات الدعم المالي لتمويل المشروع	
متوسطة	خلق مناصب للشغل محليا	منخفضة	احتمال احتدام التنافسية بالنسبة للفلاحين المستعملين للتقنيات التقليدية	الجوانب الاجتماعية
			التخفيف: وضع آليات الدعم المالي لتمويل المشروع	
منخفضة	الحد من استهلاك الطاقة المستعملة لضخ المياه الجوفية لإغراض الري	منخفضة	استهلاك أكبر للطاقة الكهربائية لضغط المياه	استعمال الطاقة

وتقترح دراسة التقييم البيئي للمشروع مخطط تدبير البيئة يهدف إلى إدماج اهتمامات حماية البيئة في سيرورة تصور وتخطيط وتدابير وتنفيذ أنشطة المشروع، ويضم مخطط تدبير البيئة أربعة عناصر:

1- التدبير والتنسيق البيئي؛

2- التدابير المخففة للآثار السلبية للمشروع؛

3- مخطط تتبع ومراقبة الفعالية البيئية للمشروع؛

4- برنامج لتقوية القدرات البيئية.

وتم تقييم كلفة التتبع والتكوين المتعلق بمخطط التدابير البيئي للمشروع في 6,7 مليون درهم موزعة كما يلي:

المكونات	الكلفة ب (1000 درهم)
- التكوين البيئي:	636
- تنفيذ مخطط المتابعة:	
• الحالة الراهنة والتتبع (موسمين)	3.170
• التجهيزات لانجاز المخطط	2.575
- الكلفة غير المتوقعة (5%)	320
المجموع	6.701

ملحق حول مطابقة

مشروع عصرنة الري بدوائر الري الكبير لسياسة البنك الدولي بخصوص

تحويل السكان بصفة لا إرادية (OP4.12)

إن مشروع عصرنة الري بدوائر الري الكبير لن يمول عمليات تتعلق بتحويل السكان إلا أن إنجاز المشروع قد يتطلب الحصول على بعض الأراضي أو الاحتلال المؤقت لبعض الأراضي وفي هذه الحالات سيتم تطبيق السياسة التفعيلية OP4.12 للبنك الدولي.

وللاشارة، فإن الأراضي الضرورية لإنجاز المنشآت العمومية من القنوات سيتم إنجازها على مساحة تقدر بـ 135 هكتار (28 هكتار بتادلة و6 هكتارات بالحوز) وذلك باللجوء إلى التراضي مع مالكي الأراضي وفي حالة نزاع أو عدم التوافق مع ملاكي الأراضي سيتم اللجوء إلى مسطرة نزع الملكية لأغراض المنفعة العامة الجاري بها العمل.

وسيتم تنفيذ المساطر المعمول بها في إطار القانون رقم 7-81 المتعلق بمسطرة نزع الملكية وتعويض الملاكين في حالات ضرورة اللجوء إلى الحصول على الأراضي أو نزع الملكية ويعتبر هذا الإطار مطابقاً للمسطرة المتبعة من طرف البنك الدولي وخاصة مقتضيات البنك الدولي المتعلقة بـ OP4.12.